IDB.36/6-PBC.25/6

Distr.: General
12 March 2009
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة السادسة والثلاثون
فيينا، ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت
المعايير المحاسبية

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الخامسة والعشرون
فيينا، ٥-٧ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
المعايير المحاسبية

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير مرحلي مقدّم من الأمانة

عملا بالمقرَّرين م ت ص-٣٣/م-٥ وم ع-١٢/م-١٤، تُبلّغ هذه الوثيقة اللجنةَ بما استَجدّ من تطوّرات ذات صلة باليونيدو فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ صدور الوثيقة IDB.35/6.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدّمة	١-٢	٢
ثانيا- مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة ودور اليونيدو	٣-٨	٢
ثالثا- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو	٩-٢٥	٤
رابعا- تقييم المخاطر	٢٦-٣٠	٩
خامسا- تطبيق المعايير المحاسبية: الخطوات المقبلة	٣١-٣٢	١٠
سادسا- الاستنتاجات	٣٣-٣٤	١١
سابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه	٣٥	١١
المرفق		
تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة		١٢

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

170409 V.09-81707 (A)

أولا- مقدّمة

١- وافق المؤتمر العام، في دورته الثانية عشرة (فيينا، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد اليونيدو، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في إطار اعتمادها على نطاق منظومة الأمم المتحدة (المقرّر م ع-١٢/م-١٤).

٢- وأبلغت الوثيقة IDB.35/6 بما استجدّ من تطوّرات ذات صلة باليونيدو فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووفقا للمقرَّرين م ت ص-٣٣/م-٥ وم ع-١٢/م-١٤، تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم آخر المعلومات عن التطوّرات الجارية في هذا الشأن فيما يتعلق بكل من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة والتقدّم المحرز في تطبيق تلك المعايير في اليونيدو.

ثانيا- مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة ودور اليونيدو

٣- يواصل فريق اليونيدو العامل في فرع الشؤون المالية والمعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) تقديم مساهمة هامة في عملية وضع السياسات المتصلة بهذه المعايير المحاسبية عن طريق المشاركة النشطة في اجتماعات فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على صعيد المنظومة، وعن طريق الإدلاء بتعليقات، ولا سيما فيما يتصل بالمسائل الخاصة باليونيدو.

٤- ومثلما ورد في الوثيقة IDB.35/6، فإن فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على نطاق منظومة الأمم المتحدة عاكفة على وضع السياسات المتعلقة بشؤون المحاسبة والممارسات الموصى بها منذ عام ٢٠٠٦. وقد صدرت ورقات توجيهية بشأن معظم المعايير المحاسبية. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، قامت الفرقة المعنية بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية على صعيد الأمم المتحدة بتنقيح سبع ورقات/مذكرات توجيهية عن هذه المعايير، قُدِّمت إلى اجتماع فرقة العمل المذكورة الذي عُقِد بنيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كما قامت بصياغة مشاريع ثلاث ورقات جديدة في وقت لاحق. وقُدِّمت مجموعة مؤلفة من ثلاث عشرة ورقة تشمل عشر ورقات معدّة على نطاق المنظومة وثلاث ورقات أخرى أعدتها فرادى المنظمات، وذلك من أجل أن تستعرضها أفرقة التنسيق في جنيف وروما وفيينا بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتبعا لذلك، أدلت اليونيدو بتعليقاتها على هذه الورقات، بصفتها عضوا في فريق التنسيق في فيينا. ومن المزمع أن تُناقش هذه الورقات في

الاجتماع المقبل لفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية على صعيد المنظومة، المقرر عقده بروما في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥- وعلاوة على ورقات الشؤون المحاسبية الثلاثة عشرة المقدَّمة من أجل استعراضها، فمن المتوقّع أن يتضمن اجتماع فرقة العمل إجراء مناقشات حول أنشطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل وضع الخطط وبدء تنفيذها، وتحديد ما يلزم إدخاله من تعديلات على نظام المعلومات، ووضع إجراءات بشأن تحديد الأرصدة الافتتاحية، والعمل مع مختلف الأفرقة الداخلية والخارجية في منظمة من المنظمات. ومن شأن تقاسم الخبرات التي تتمتع بها المنظمات السبّاقة إلى اعتماد المعايير المحاسبية، مثل برنامج الأغذية العالمي، مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يشكل أيضا بندا رئيسيا من بنود المناقشة في اجتماع فرقة العمل المذكورة.

٦- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدأت اللجنة التوجيهية لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة في وضع نهج يُطبَّق على صعيد المنظومة للتدريب على هذه المعايير المحاسبية (يشمل التدريب لأجل التوعية بها والتدريب على مفاهيمها واستخدامها). وتتحمل كل منظمة مسؤولية بدء/تنفيذ التدريب فيها على المعايير المحاسبية، بينما يضطلع الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية على صعيد المنظومة بمسؤولية تحديد خصائص نهج التدريب ووضع مجموعات برامج تدريب على المعايير المحاسبية. ومن بين الفوائد المتوقعة من هذا النهج تحقيق الاتساق على صعيد المنظومة في تطبيق المعايير المحاسبية؛ وخفض إجمالي تكاليف التدريب، والارتقاء بنوعية منتجات التدريب. ومع ذلك، فقد أدى تقليص قدرات الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية على صعيد المنظومة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى حدوث بعض حالات التأخّر في تنفيذ العملية. والموعد الجديد المحدّد الآن لإنهاء جميع الدورات التدريبية هو منتصف عام ٢٠٠٩. وشدّدت اليونيدو في عدة اجتماعات ومنتديات على أهمية التقيّد بهذا الموعد الجديد فيما يخص وضع الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية على صعيد المنظومة للمواد التدريبية. وقد كرّس الفريق لاحقا قدرا كبيرا من الموارد لتنفيذ هذه المبادرة على صعيد المنظومة. ولا يزال التعامل مع نوعية النواتج الناشئة عن ذلك، وبخاصة أهميتها بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على أنها أعلى الأولويات.

٧- ويتواصل إحراز التقدم في مجال اعتماد المعايير المحاسبية على صعيد المنظومة وفي كل منظمة على حدة. ووفقا لما ورد في آخر تقرير مرحلي عن اعتماد المعايير المحاسبية (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، والذي جمعه من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الفريق المركزي المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة، فإن غالبية

المؤسسات تذكر أن الموعد المستهدف المحدّد بعام ٢٠١٠ موعد يمكن الوفاء به، كما تشير المؤسسات في الوقت نفسه إما إلى وجود مخاطر ملموسة قد تؤثر في الوفاء بهذا الموعد المستهدف، أو إلى عدم إجراء تحليل للمخاطر. ويتواصل ورود المعلومات من خلال استعراض يجريه فريق الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات الخارجيين وتحليل لتقارير المؤسسات عمّا تحرزه من تقدم على حد سواء، ممّا يشير إلى أن هناك عددا من المؤسسات قد لا تتمكّن من الوفاء بالموعد المُحدّد بعام ٢٠١٠ رغم استمرارها في تأكيد إمكانية الوفاء به (CEB/2009/HLCM/8).[1]

٨- ويعكف حاليا الفريق المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة على استعراض إطار زمني منقّح لاعتماد المعايير المحاسبية على صعيد المنظومة، من أجل عرضه على مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ومن شأن تحديد موعد نهائي منقّح لاعتماد المعايير بالنسبة للمؤسسات العاجزة عن الوفاء بالموعد النهائي المُحدّد بعام ٢٠١٠ أن يساعد على إثبات أنه على الرغم من بعض حالات التأخير، يتواصل الحفاظ على زخم الإصلاح داخل منظومة الأمم المتحدة ككل ويرد في الجزء التالي بيان التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية في اليونيدو.

ثالثا- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو

٩- أُنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فرقة عمل معنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي تنفّذ وترصد كامل عملية اعتماد تلك المعايير في اليونيدو وتضمن تنفيذها في الوقت المناسب.

١٠- وجرى في إطار توجيهات الفريق العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع لفرع الشؤون المالية ، وضع مجموعة من السياسات وتدفقات العمليات فيما يتصل بالمعايير المحاسبية الرئيسية التي لها أكبر الأثر على اليونيدو. وفيما يلي المهام الرئيسية التي اضطلعت بها الأفرقة الفرعية داخل كل مؤسسة على حدة، منذ صدور التقرير المرحلي الأخير الذي يورد العناصر اللازمة لوضع السياسات والعمليات والنظم المحاسبية.

(1) تقرير مقدّم إلى الدورة السابعة عشرة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، المعقودة يومي ٢٤ و٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

١١- والمعايير المتعلقة بالممتلكات والمصانع والمعدّات هي من أولى المعايير المعتمدة، وذلك لأنها عملية تستغرق وقتا طويلا في المقام الأول وتستلزم وضع إجراءات تمكّن من تسجيل بيانات دقيقة عن موجودات المقر وموجودات المكاتب الميدانية والمشاريع. وسيشكّل الكشف عن قيمة هذه الموجودات جزءا من البيانات المالية الواردة في بيئة تعتمد المعايير المحاسبية. وقد وُضِع منهاج ثابت للسياسات المتوافقة مع المعايير المحاسبية والمتعلقة بالممتلكات والمصانع والمعدات في مقر اليونيدو، بما في ذلك تحديد أصناف الموجودات وفئاتها الفرعية وفترات صلاحياتها، الأمر الذي سيفضي إلى التدقيق في تسجيل الموجودات الثابتة وقيمتها في البيانات المالية، مما سيؤدي إلى تقديم تقارير أكثر شفافية وإلى تحسين إدارة موجودات المنظمة. وقد عُدِّلت قاعدة بيانات الموجودات الثابتة في عام ٢٠٠٨ لتسجيل البيانات القائمة حاليا عن الموجودات، فضلا عن تسجيل المقتنيات الجديدة بطريقة تتوافق مع المعايير المحاسبية. وجرى وضع عمليات تدفق العمل المتوافقة مع المعايير المحاسبية، ويتواصل إجراء اختبارات للعيّنات في النظام لتعزيز رصد عملية إدارة الموجودات بكامل مراحلها، من مرحلة شرائها وحتى يتم التخلص منها.

١٢- واكتملت تقريبا عملية التثبّت المادي من موجودات المقر من الميزانية العادية، باستثناء موجودات خدمات إدارة المباني التي أعاقها استمرار تنفيذ مشروع إزالة مادة الأسبستوس في مركز فيينا الدولي، ولكن من المقرر الانتهاء من هذه العملية بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وبعد ذلك، سيجري خلال عام ٢٠٠٩ تسجيل البيانات وتسويتها بشكل كامل في نظام مراقبة الأداء المالي.

١٣- ويجري تنفيذ عملية مماثلة فيما يخص موجودات المكاتب الميدانية. وشُرع في إجراء دراسة استقصائية بشأن تحديد الممتلكات والمصانع والمعدات، والتبرعات العينية والإيجارات في المكاتب الميدانية لليونيدو ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو، وذلك في إطار عملية الإغلاق المالي لنهاية السنة في عام ٢٠٠٨. وجرى تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية ويتواصل تحديث السجلات في النظام. ويجري حاليا إعداد عملية لتنظيم أعمال إدارة ممتلكات المكاتب الميدانية ومصانعها ومعداتها، وهي ستقدم معلومات دقيقة ومحدثة.

١٤- ونظرا لتنوع معدات مشاريع التعاون التقني، فقد كان تحديد فئات موجوداتها وفترات صلاحيتها شديد الصعوبة، بيد أن هذا الأمر تحقّق بفضل التعاون مع الوحدات الفنية للمنظمة. وستكتمل في عام ٢٠٠٩ جهود تنظيم الأعمال فيما يخص إدارة موجودات التعاون التقني. ومع ذلك، فإن تنفيذ تسلسل العمليات هذا وحصر الموجودات الحالية

لمشاريع التعاون التقني لن يكون هيّنا، بالنظر أساسا إلى عدم توافر وصف كامل لموجودات التعاون التقني القائمة، ممّا يُصعّب إدراجها في فئة فرعية مناسبة.

١٥- ومع مراعاة الصعوبات التي تكتنف جمع معلومات مفصّلة ومتوافقة مع المعايير المحاسبية بشأن موجودات مشاريع التعاون التقني، اتُّفق في اجتماع فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية المعقود في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ على اللجوء إلى تطبيق الأحكام الانتقالية لمدة خمس سنوات والمسموح بها بموجب المعيار المحاسبي ١٧ بشأن موجودات مشاريع اليونيدو للتعاون التقني من ممتلكات ومصانع ومعدّات.[٢] وفي غضون ذلك، ستُشدد الرقابة على آليات استلام الموجودات فيما يتعلق بالمقتنيات الجديدة والموجودات التي ستظل خاضعة لرقابة اليونيدو في الفترة اللاحقة لمرحلة السنوات الخمس الانتقالية، وذلك لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري وضع نهج مشترك في هذا الصدد، لأن اقتناء الموجودات كثيرا ما يُنفّذ عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦- وسيؤدي اعتماد اليونيدو للأحكام الانتقالية بشأن موجودات مشاريع التعاون التقني إلى تحديد موجودات المشاريع وتقييمها وتسجيلها وتتبعها بطريقة منظّمة تتوافق مع المعايير المحاسبية خلال الفترة الانتقالية، ممّا يعزّز إدارة الموجودات ويتيح معلومات دقيقة وأكثر شفافية في التقارير المالية. ومن شأن المنظمة أن تتمتع عندئذ بوضع يمكّنها من حصر موجودات المشاريع الجديدة بانتظام وعلى نحو يتوافق مع المعايير المحاسبية. وتجدر الإشارة إلى أن التوجيهات المحدّدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تفسح المجال أمام الجهات التي تعتمد المعايير المحاسبية لأول مرة لأن تلجأ إلى تطبيق الأحكام الانتقالية فيما يخص معايير مختارة من المعايير المذكورة.

١٧- وفي مجال إثبات الإيرادات، جرى استعراض جميع الفئات الرئيسية لاتفاقات التمويل الطوعي، وأُجري تحليل للشروط المرتبطة بالتبرعات غير التبادلية المقدمة لمشاريع التعاون التقني. ووُضعت سياسات لحصر التبرعات تتوافق مع المعايير المحاسبية. وطُلب إلى مراجعي الحسابات الخارجيين إبداء آرائهم بشأن تفسير بعض الشروط الواردة في اتفاقات التمويل الطوعي الخاصة باليونيدو. وجرى إعداد تنظيم الأعمال ذات الصلة باتفاقات التمويل

(2) كثيرا ما تواجه الكيانات/المنظمات، عند اعتمادها للمعايير المحاسبية لأول مرة، صعوبات جمة في جمع معلومات شاملة عن الموجودات القائمة وقيمتها. والغرض من الأحكام الانتقالية هو مد يد العون إلى هذه الكيانات/المنظمات في الحالات التي تسعى فيها إلى الامتثال لأحكام هذا المعيار في سياق اعتمادها للمعايير المحاسبية لأول مرة.

الطوعي، ويتواصل إخضاع عيّنات من المعاملات للاختبار في النظام، وذلك لتسجيل النقاط المتوافقة مع المعايير المحاسبية والمتعلقة بإثبات إيرادات اتفاقات التمويل في المستقبل. وتشمل الخطوات المقبلة إنهاء عملية استعراض معالجة إيرادات خدمات إدارة المباني وتحليل مساهمات الحكومات المضيفة في مصاريف المكاتب الميدانية وإثبات إيرادات تكاليف الدعم.

١٨- ومع أن العمليات المذكورة في الفقرة السابقة ستساعد في تسجيل الاتفاقات المقبلة، فإن هناك أيضا المهمة الرئيسية المتمثلة في تحليل الاتفاقات القائمة. ولدى اليونيدو حاليا مئات من المشاريع الجاري تنفيذها. ونظرا لأن هذه العملية تستلزم كثيرا من الوقت والتكاليف، فقد اتُفق مرة أخرى على الاستفادة من المرونة المنصوص عليها في المعايير. وقد اتفقت فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٩ على اللجوء إلى الأحكام الانتقالية لمدة ثلاث سنوات والمسموح بها بموجب المعيار المحاسبي ٢٣، بشأن الإيرادات المتأتية من الصفقات غير التبادلية. ومن شأن تطبيق الحكم الذي ينص على فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات أن يمنح اليونيدو وقتا كافيا لوضع قائمة جرد مناسبة ونموذج يمكن التعويل عليه لتقييم الإيرادات المتأتية من الصفقات غير التبادلية خلال الفترة الانتقالية.

١٩- وتقتضي المعايير المحاسبية إثبات وقياس استحقاقات العمل التي تشمل جميع أشكال التقدير الذي توليه المنظمة للموظفين لقاء ما يقدّموه من خدمات. وفي مجال استحقاقات الموظفين، أُجري تحليل كامل لجميع الاستحقاقات الممنوحة لفئات الموظفين كافة، بما فيها طريقة حساب الاستحقاقات وعملية تسجيلها الجارية حاليا. ووُضِعت سياسات تخص اليونيدو تحديدا بشأن إثبات استحقاقات الموظفين، منها سياسات تتعلق بالإجازات السنوية المستحقة ومنحة الإعادة إلى الوطن والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ويتواصل إجراء استعراض للعمليات/النظم الحالية والتوصية بإدخال ما يلزم من تعديلات على الإجراءات والممارسات المتّبعة في مجال الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل توفير تقديرات موثوق بها عن التزامات المنظّمة، سيكون من الضروري إجراء تقييم اكتواري خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ لإثبات استحقاقات الموظفين امتثالا للمعيار المحاسبي المتعلق باستحقاقات الموظفين.

٢٠- ويستدعي تطبيق المعايير المحاسبية تحديد الموجودات غير الملموسة وإثباتها وحسابها بغية تقديم تقييم كامل ودقيق لجميع موجودات المنظمة. وأشارت دراسة استقصائية أُجريت في عام ٢٠٠٨ بمقر اليونيدو والمكاتب الميدانية ومكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بشأن تحديد الموجودات غير الملموسة، إلى جانب البارامترات الخاصة بإثباتها ومعايير حسابها، إلى أن عدد الموجودات التي تندرج في هذه الفئة محدود. ومن المحتمل أن تشتمل الموجودات غير الملموسة في اليونيدو في معظم الأحيان على برامجيات حاسوبية (اقتُنيت أو طوّرت داخل

المنظمة)؛ وقواعد بيانات، وما يتصل بذلك من برامجيات إدارية اضطلعت وحدات المنظمة بتطويرها وصيانتها (مثل الكومفار[٣]). ويصعب في معظم الحالات الحصول على تقديرات موثوقة لتكاليف تطوير البرامجيات داخل المنظمة. ومن الصعب بسبب غياب الحقوق القانونية القابلة للإنفاذ إثباتُ جميع ما يُبلّغ عنه من براءات الاختراع وحقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية. وبرغم ذلك، فقد وُضِعت سياسة عامة بشأن حصر الموجودات غير الملموسة لدى اليونيدو، بما في ذلك تحديد الموجودات وإثباتها. وسيكتمل في عام ٢٠٠٩ وضع إجراءات العمل التي ستتبع لتسجيل البيانات عن الموجودات غير الملموسة، شريطة أن تستوفي هذه الإجراءات معايير إثبات الموجودات وحسابها على حد سواء.

٢١- وتقرر عقب إجراء استعراض للمخزونات القائمة لدى اليونيدو، تقييد المنشورات ولوازم المكتبة والمكاتب من القرطاسية في بند النفقات، نظرا لعدم ثبوت قيمتها المادية. أمّا مخزونات خدمات إدارة المباني وخدمات تقديم الأطعمة، فإن لديها بنودا عالية القيمة بما يكفي لإدراجها ضمن مجموع الأصول. ومن المقرر الانتهاء في عام ٢٠٠٩ من وضع سياسات جديدة بشأن إدارة المخزونات، وما يترتب عليها من تعديلات ضرورية لنظم إدارة المخزونات.

٢٢- وحُدِّدت مسائل رئيسية ذات صلة بالمعيار المتعلق بالأدوات المالية. ويتواصل إجراء مناقشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول المسائل التي طرحتها المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها فيما يتصل بتقديم الخدمات المشتركة من أجل وضع سياسات متناسقة وإجراءات أعمال في مجال توحيد البيانات المالية/رعاية المصالح في المشاريع المشتركة، وذلك بعد انتهاء الفريق المركزي المعني بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية على نطاق الأمم المتحدة من وضع توجيهات خاصة بالسياسة العامة بصدد هذا الموضوع. ومن شأن تقييم ومعالجة عملية عرض البيانات المالية في مركز فيينا الدولي أن تنطوي أيضا على إجراء استعراض مشترك مع المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها في المركز المذكور. وإلى جانب مسألة عرض البيانات المالية ستعالج الإجراءات والسياسات المتصلة بمعايير محدّدة للمحاسبة والإبلاغ، من قبيل الإبلاغ القطاعي وعمليات الدمج والاعتمادات.

٢٣- وتعتبر الحاجة إلى الحصول على البيانات اللازمة للوفاء بمتطلبات الإبلاغ العملية والمالية معا، من المجالات البالغة الأهمية التي لها تأثيرها على النظم المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونظرا لأن الميزانية ليست مبنية على أساس الاستحقاق، فإن

(3) النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ.

التقارير المتعلقة بأداء الميزانية ستظل قائمة على أساس نقدي، في حين ستستند البيانات المالية إلى الاستحقاقات. ويجري تعديل النظم والإجراءات المالية وفقا لذلك بغية استيعاب هذه الازدواجية في المعاملات.

٢٤- وبرعاية شبكة الميزانية والمالية،[٤] يجري العمل لتوحيد الأنظمة والقواعد المالية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. والهدف الرئيسي من مبادرة التوحيد هذه هو توفير أنظمة وقواعد مشتركة تتسم بمزيد من البساطة والمرونة. ولأن هذه المبادرة هي مبادرة موضوعة لمنظومة الأمم المتحدة، فقد أُجري استعراض أوّلي مؤقت للأنظمة المالية لليونيدو، و لم تُحدّد في هذه المرحلة سوى الأنظمة التي تحتاج إلى تعديل لتكون ممتثلة للمعايير المحاسبية (انظر الوثيقة PBC.25/11-IDB.36/11).

٢٥- وقد أُطلع مراجع الحسابات الخارجي بانتظام خلال زياراته على التطورات الجارية والتُمس منه تقديم تعليقات وإرشادات بشأن المسائل المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في اليونيدو. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بُعثت رسالة إلى مراجع الحسابات الخارجي التُمِس منه فيها إبداء آرائه بشأن مسائل محدّدة تتعلق بالتقدّم المحرز في سبيل تطبيق المعايير المحاسبية، وما يترتب على ذلك من آثار في اليونيدو. وأثناء زيارة مراجع الحسابات الخارجي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ من أجل مراجعة الحسابات المؤقتة، قُدِّمت إليه إحاطة عن التطورات الطارئة على تنفيذ المعايير المحاسبية في اليونيدو.

رابعا- تقييم المخاطر

٢٦- في شباط/فبراير ٢٠٠٩، عرض فرع الشؤون المالية على اجتماع فرقة العمل المعنية بتطبيق المعايير المحاسبية إحاطة بشأن تقييم المخاطر التي تؤثر على اعتماد هذه المعايير في اليونيدو. وتشكّل محدودية الموارد البشرية والمسائل المتصلة بالنظام خطرين اثنين من المخاطر الرئيسية التي تؤثر في الوقت الراهن على تنفيذ المعايير المحاسبية في اليونيدو.

٢٧- ويتواصل حاليا تركيب منتجات البرامجيات ذات الصلة التي تعتبر جزءا من نظام مراقبة الأداء المالي، ومن المُتوقع إكماله بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتوقف تنفيذ المعايير المحاسبية في الوقت المناسب وبنجاح على إنجاز تحسينات النظم إنجازا كاملا.

(4) شبكة الميزانية والمالية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٢٨- وثمة خطر آخر يكمن في التعويل على الأطر الزمنية لاضطلاع الفريق المركزي المعني بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية على نطاق الأمم المتحدة بتنفيذ مجموعات البرامج التدريبية. ووفقا للخطة الحالية للأمم المتحدة، فإن من المتوقع أن يكتمل إعداد نمائط التدريب بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعندما تصبح هذه النمائط متاحة، فإن اليونيدو تتوقع أن تستفيد منها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

٢٩- وتشارك اليونيدو في إجراء العديد من المعاملات مع غيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتصل بقسائم الصرف الداخلية وإدارة الصناديق الاستئمانية لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتبعا لذلك، فإن إحراز التقدّم في سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة قد يستدعي قيام اليونيدو بوضع المزيد من الإجراءات لتسجيل المعاملات بطريقة تتوافق مع المعايير المحاسبية.

٣٠- وبرغم هذه المخاطر والتحديات، فإن اليونيدو تُعدّ لجعل إجراءاتها جاهزة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ لتسجيل البيانات والمعلومات، الأمر الذي سيمكّنها من أن تمتثل للمعايير المحاسبية وأن تُعد بياناتها المالية لعام ٢٠١٠ على أساس المعايير الجديدة.

خامسا- تطبيق المعايير المحاسبية: الخطوات المقبلة

٣١- في منتصف عام ٢٠٠٧، وخلال المراحل الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية، بيّنت الوثيقة IDB.33/5-PBC.23/5 برنامج عمل لعام ٢٠٠٧ ونقاط عمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يخص مهام تنفيذ هذه المعايير. وبادرت اليونيدو إلى اتخاذ إجراءات لإعداد ما يلزم داخل المنظمة في عدة مجالات ترقبا للحصول على موافقة المؤتمر العام (المقرر م ع-١٢/م-١٤). ومنذ ذلك الحين، أُدرِجت التحديثات المُدخلة على خطة العمل في الصفحة الخاصة بالمعايير المحاسبية على الشبكة الداخلية لليونيدو. ويتواصل أيضا إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية في اليونيدو من خلال التقارير المرحلية المقدَّمة إلى هيئات تقرير السياسات بشأن هذه المعايير. وتبيّن الفقرة ٣٢ الأنشطة الرئيسية المتعلقة بتنقيح خطة تنفيذ المعايير المحاسبية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣٢- وسيشكّل اختبار الإجراءات الجديدة للتحقق من مدى جاهزية المعايير المحاسبية للتطبيق في إطار النظام المالي واحدة من المهام الرئيسية التي سيُضطلع بها طوال عام ٢٠٠٩ (الأنشطة الجارية حاليا - الممتلكات والمصانع والمعدات، إثبات الإيرادات، استحقاقات الموظفين). كما حُدِّد إعداد البيانات المحاسبية المتعلقة بالالتزامات ووضع استراتيجية للتدريب

على أنه أولوية قصوى لعام ٢٠٠٩. ومن المُتوقع الانتهاء بحلول نهاية العام من تدريب الموظفين في المقر وفي المكاتب الميدانية. وستتمحور المهام المُزمع تنفيذها في عام ٢٠١٠ أساسا حول تحديد الأرصدة الافتتاحية وتوثيق إجراءات العمل، وكذلك حول إعداد عرض للبيانات المالية والمذكرات والتقارير المتعلقة بالشؤون المالية.

سادسا- الاستنتاجات

٣٣- منذ صدور الوثيقة IDB.35/6 واليونيدو تُحقّق تقدُّما مطّردا صوب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف تواصل المنظمة اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المتصلة باعتماد تلك المعايير ورصد التقدّم المحرز وتحديد المسائل المستجدة، والمساهمة في وضع سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة وتقديم تقارير مرحلية منتظمة لهيئات تقرير السياسات التابعة لها.

٣٤- وتواصل اليونيدو إعداد ما يلزم لتحقيق الجاهزية لاعتماد المعايير المحاسبية، وهي تسعى من خلال إكمال عرض البيانات والتقارير المالية، إلى تحقيق الامتثال لهذه المعايير خلال عام ٢٠١٠. وسيجري في الدورة المقبلة للمؤتمر العام التي ستُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الإبلاغ عن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية في اليونيدو.

سابعا- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

٣٥- لعلّ اللجنة تود أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

المرفق

تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة

الموجودات – الموارد التي يسيطر عليها كيان ما نتيجة أحداث سابقة ويُتوقّع أن يجني منها هذا الكيان في المستقبل فوائد اقتصادية أو إمكانيات توفير خدمات.

الاستهلاك – توزيع تكلفة موجود من الموجودات أو ما يقوم مقام تلك التكلفة في البيانات المالية توزيعا منهجيا على أساس ما يُحصل عليه من سلع وخدمات.

المصروفات – انخفاض في الفوائد الاقتصادية أو في الإمكانيات الخدمية خلال فترة الإبلاغ في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لموجودات أو تحمل لالتزامات بما يؤدي إلى انخفاض في صافي الموجودات/قيمة رأس المال.

القيمة العادلة – المبلغ الذي يمكن أن يُستبدل بموجودات أو تُسوّى التزامات مالية نظيره في صفقة تُعقد على أساس تجاري محض بين طرفين مطّلعين راضيين.

نظام مراقبة الأداء المالي – هو عبارة عن نظام لإدارة الأعمال تستعمله اليونيدو لأغراض تجهيز دورة الدفع وإعداد التقارير المالية والإدارية فيما يخص كل من مشاريع التعاون التقني والبرامج المموّلة من الميزانية العادية، وهو يقوم على أساس برامجية تخطيط موارد المؤسسة (أغريسو) ("Agresso").

سجل الموجودات الثابتة – قاعدة بيانات في اليونيدو تسجل فيها تفاصيل الموجودات الثابتة لأغراض المراقبة والمحاسبة.

الموجودات غير الملموسة – الموجود غير الملموس هو:

(أ) موجود غير نقدي قابل للتحديد وغير ذي قِوام مادي؛

(ب) مورد يخضع لسيطرة كيان ما نتيجة حدث سابق (من الصعب إثبات السيطرة في غياب الحقوق القانونية)؛

(ج) مورد يُتوقّع أن يؤدّي في المستقبل إلى تدفّق فوائد اقتصادية/إمكانيات خدمية على الكيان.

الالتزامات – هي تعهّدات الكيان المالية الراهنة الناجمة عن أحداث سابقة ويُتوقّع أن تؤدّي تسويتها إلى تدفّق موارد من الكيان تُمثّل فوائد اقتصادية أو إمكانيات خدمية.

الصفقات غير التبادلية – هي صفقات تختلف عن صفقات المبادلة. ففي صفقة غير تبادلية، إما يتلقى كيان ما قيمة من كيان آخر دون أن يعطيه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب، أو يعطي كيانا آخر قيمة دون أن يتلقى منه في المقابل وعلى الفور قيمة مكافئة على وجه التقريب.

الممتلكات والمصانع والمعدات – هي موجودات ملموسة:

(أ) مملوكة للاستخدام في إنتاج سلع وخدمات أو توفيرهما، أو للتأجير للغير، أو لأغراض إدارية؛

(ب) ويُتوقّع أن تُستخدم على مدى أكثر من فترة إبلاغ واحدة.

الإيرادات – هي إجمالي الفوائد الاقتصادية أو الإمكانيات الخدمية المتدفقة إلى الداخل طيلة فترة الإبلاغ حين تؤدي تلك التدفقات إلى زيادات في صافي الموجودات/قيمة رأس المال، غير الزيادات المتصلة بمساهمات المالكين.

الأحكام الانتقالية – هي أحكام تحدّد الاحتياجات والمخصصات في إطار اعتماد معيار من المعايير المحاسبية لأول مرة، وقد تشمل فترات انتقالية تمنح أحد الكيانات وقتا إضافيا لتلبية بعض متطلبات المعيار أو كلها.

الأحكام الانتقالية المتعلقة بالمعيارين المحاسبيين ١٧ و٢٣

حدّدت فترة انتقالية في كل من المعيار المحاسبي ١٧ (خمس سنوات) والمعيار المحاسبي ٢٣ (ثلاث سنوات) عند اعتماد هذين المعيارين لأول مرة. ويجوز للمنظمات، إذا ما قرّرت اللجوء إلى الفترة الانتقالية، أن تؤجل تنفيذ كامل متطلبات هذين المعيارين على مدى الفترتين الانتقاليتين المعنيتين. غير أنه يجب أن تمتثل المنظمات امتثالا كاملا لجميع متطلبات هذين المعيارين بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

عمر الصلاحية – المدة التي يُتوقّع أن يستخدم الكيان خلالها موجودات معيّنة.